

## لَمْ تَعُدْ أَكَاذِيبُ حُكَّامِ الْعِرَاقِ تَنْظِلِي عَلَى أَحَدٍ بَعْدَ انْكَشَافِ سَوَاءِ تِهِمِ

### الخبر:

نشرت جريدة الصباح العراقية بتاريخ 2016/8/18 خبراً عن عرض قانون يخص "حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي" على البرلمان العراقي بهدف التصويت عليه وجعله قانوناً ملزماً لكل الأطراف: الشعب والحكومة ومنظمات المجتمع المدني. واعتبر عددٌ من النواب إقرارَ هذا القانون «خطوة للقضاء على الكراهية والتطرف» مؤكداً أنَّ عملية تمريره بمثابة «ضربة جديدة للإرهاب»، لكنَّ مشروع القانون أرجئ - بحسب النائبة سهام الموسوي - إلى حين حسم اعتراضاتٍ بشأن إحدى فقراته المتعلقة «بإبلاغ الجهات الأمنية قبل عدة أيام من وقت التظاهرات، لأخذ الموافقات الخاصة قبل الشروع بالتظاهر».

وأضافت تلك النائبة: «في النهاية سيخُرج البرلمان بقانونٍ ذي صياغةٍ رصينةٍ ومتفقٍ عليها لِمَا يَخدم الشارع العراقيّ، لأن هذا القانون يُعدُّ رسالةً إلى دول العالم على الممارسة الديمقراطية في العراق».

### التعليق:

في خِضَمِّ الأزماتِ المُتعدِّدة التي تعصفُ بالعراق سياسياً واقتصادياً وأمنياً تسعى أمريكا (الراعية) لتدميره إلى إرساءِ أفكارٍ وممارساتٍ وقوانينٍ تنبعُ من ذاتِ عقيدتها الباطلة "فصل الدين عن الحياة" لِتُبَدِّلَ أفكارِ أهلهِ المسلمين، وتتحرفَ بهم عن جادةِ الإسلام الذي يدينُ به معظم أهل العراق حتى يسهلَ تطويعَهُم لإنجاح مشروعها الاحتلاليّ، وإلقاءِ الناسِ في حلقةٍ مُفرَّغةٍ من أفكار الكفر المعوجَّة كالعلمانيَّة والديمقراطيَّة، ومفرداتِ الأقلية والأغلبية، والتجمُّعات العرقية والدينية والطائفية التي أشعلت أوارها منذ دخولها هذا البلد الذي عاش دَهراً في ظلِّ أحكام الإسلام التي ورثوها عن الآباء والأجداد. ولا شك أن وسيلتها لإقرار أمثال تلك (القوانين) الأعوان والأزلام والمستفيدين من هذا الواقع الأليم الذي تحياه أمة الإسلام في كلِّ ديارها في وقتها الراهن.

وأنَّعُدْ لأصل الموضوع: حرية التعبير، باعتبارها إحدى الحريات الأربع المشهورة التي هي عماد النظام الديمقراطي الغربيّ، ولنقرّر أنَّ مفهوم (الحرية) لدى الأنظمة الموالية لأمريكا فيما يُعرف بالعالم الثالث لا يتعدَّى أحدَ أمرين:

الأول: نفذ الإجراءات الحكومية في تسيير شؤون البلد، وسلوكيات النافذين من الساسة والقادة... والاعتراض عليهم بشتى الوسائل من تظاهرٍ أو تصريحٍ للإعلام بكل أشكاله، والدعوة لمحاسبتهم والأخذ على أيديهم، أو **يستبدلون بهم** من يُظنُّ فيه - على أقل تقدير - شيء من النزاهة والتجرد عن حظوظ الدنيا... كلُّ هذا غيرُ وارِدٍ في حسابات من فرضتهم دوائر الاستكبار العالمي حكاماً مُسلّطين على رقاب شعوبهم، وإن صرّحوا بإقرار قوانين تَضْمَنُ حقَّ الشعب في الاعتراض والتظاهر وإبداء الرأي بوضوح وسهولة... وانظروا لما صرّحت به النائبة البرلمانية آنفاً بقولها: «هذا القانون يُعدُّ رسالة إلى دول العالم على الممارسة الديمقراطية في العراق»...! فهذا هو المُهمُّ: بعثُ رسائل كاذبة خادعة تعكسُ صوراً مغايرةً لواقع معاناة الناس وآلامهم. وإن سِجّلات حكام العراق - وغيرهم في بلاد المسلمين - **مليئةٌ** بالتهديد والوعيد لمن يجرؤ على التعرّض لهم ولو إيماءً بأنهم سيُحيلونهم إلى القضاء بحُجّة (القذف والتشهير) وذلك مسموعٌ معروف.

الثاني: ما يتعلّق بالكتابة الصحفية وإبداء الرأي في الأفكار والأعراف أو النَّيل من الرموز الإسلاميّة العالية من قادة المسلمين وعلمائهم، أو ما يخصُّ الأخلاق والممارسات الموروثة من أحكام الشرع، بتعرّض أقلام الفاسدين ومن تربّى على موائد الفجور أو تتلمذ على جامعات تُضمّرُ الشرّ والحقد لأمّة الإسلام... فإنّ ذلك - بحسب حُكامنا (الأشواص) مُتاح بل ومُباح طالما كان بعيداً عن حياضهم، ولقد سمعنا وقرأنا عمّن يرفع شعاراتٍ باطلةً **من مثل**: "الله - الوطن - الملك" تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وما حوته قوانينهم الآثمة **من مثل** من تعرّض للحاكم بشيء من الإساءة فإنه يُحكّم عليه (بالحبس)، أو (الإعدام)، أما من أساء إلى الذات الإلهية، أو لرسول الله ﷺ أو أصحابه فإنّ المعتدي يخرج من أمثاله بشيء زهيد من (الغرامة) الماديّة...! وإن ما فعله حكام مصر وسوريا وليبيا وأمثالهم لا يزال حياً قائماً في الذاكرة، بل تجري جرائم بعضهم إلى الآن.

وأخيراً، فإنّ لنا لعزاء في انتظار الفرج العظيم من ربنا عزّ وجلّ، والمِنَّة على هذه الأمة - المنكوبة بحُكامها وأنظمتهم وقوانينهم - بالنصر العظيم والبشارة الكبرى بيزوغ فجر الخلافة الثانية على منهاج النبوة لتطبع الحياة بطابع الأمن والعزة والكرامة...

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عبد الرحمن الوائلي

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية العراق